

المتغيرات السياسية في السودان من خلال وثائق الخارجية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٦

أ.م.د. ذاكر محي الدين عبد الله العراقي
قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة الموصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المقدمة

أحدثت التطورات السياسية المتنوعة في السودان ردود أفعال متباينة عربياً ودولياً، وكان من الطبيعي بحكم الروابط القومية والتاريخية للعراق _ قوة عربية إقليمية فاعلة في السياسة العربية يتمتع و يشغل موقعا متميزا بين القوى العربية والإقليمية _ أن يكون له موقفه ومتابعاته المباشرة للمتغيرات السياسية السودانية المتكررة هذه.

أعرب العراق ومنذ وقت مبكر عن مشاعره الأخوية تجاه المتغيرات والتطورات السياسية لأشقائه في الأقطار العربية، وتابع العراق وباهتمام بالغ التطورات السياسية الداخلية في السودان، ولم تتعد هذه المتابعة _ وكما يظهر من تقارير سفارتيه في القاهرة والخرطوم _ الاهتمام الأخوي العربي الذي يربط بين القطرين الشقيقين، وما رافق ذلك من متابعة دقيقة للتطورات السياسية الداخلية، ورصد جيد للتأثيرات المصرية والبريطانية المشتركة والمنفردة في آن واحد على مجرى تلك التطورات في السودان.

بدايات الحراك السياسي السوداني المعاصر ونشأة الأحزاب:

توضحت الاهتمامات الدبلوماسية العراقية وطبيعة رصدها لأحداث السودان المعاصرة من خلال تقاريرها، لعل من أهمها الحراك السياسي السوداني المتنامي والمتشعب، وفي كل اتجاه آنذاك من قبل كل الأطراف المؤيدة لمصر والمعارضة لها وللوجود البريطاني في السودان، ومن خلالها تابعت الحكومة العراقية بجلاء، تطورات الحركة الوطنية السودانية

المنقسمة على نفسها والتي تمحورت ومنذ نشأتها وحتى الاستقلال في محورين رئيسيين^(١)، فأصبح المنادون باستقلال السودان يمثلون المحور الأول، بينما مثل المحور الثاني دعاة الاستقلال وتحقيق الوحدة مع مصر في إطار وحدة وادي النيل. وكانت الدبلوماسية العراقية في القاهرة قد دأبت على متابعة نتائج وتوجهات الانشقاق في نخبة مؤتمر الخريجين العام، الذي كان قد تأسس منذ عام ١٩٣٨^(٢)، والذي تمخض عنه ظهور الأحزاب السياسية التقليدية المعاصرة في السودان، اثر إقدام قيادات مؤتمر الخريجين التقليدية على تكوينها دون أن تعتمد في ذلك على أي جهد فعال في كسب تأييد الجماهير السودانية. والواقع أن هذه الأحزاب ولدت وترعرعت في أحضان الطوائف والطرائق الدينية التي قدمت لها دعمها المادي ومنحتها بحكم مكانتها الدينية الكبيرة تأييد أنصارها وأتباعها الذين يشكلون معظم سكان السودان. شكل إسماعيل الأزهري وغالبية أعضاء الهيئة التنفيذية للمؤتمر (حزب الأشقاء)، الذي كان من ابرز أهدافه (الاستقلال ووحدة وادي النيل)، بينما شكل المطالبون باستقلال السودان والمعارضون للوحدة مع مصر، حزبا سياسيا أطلقوا عليه (حزب الأمة)، برعاية عائلة المهدي وطائفة الأنصار، ورفع هذا الحزب شعار (السودان للسودانيين)^(٣).

وأكدت الدبلوماسية العراقية في تقاريرها هذه، أن القيادات التقليدية المسيطرة على الريف السوداني من أصحاب المشاريع الزراعية وكبار الموظفين المرتبطين بالجهاز الإداري البريطاني بزعماء السيد عبد الرحمن المهدي^(٤) وعائلته التي تولت قيادة حزب الأمة السوداني، وكانت هذه التقارير قد أكدت أن نشأة حزب الأمة جاءت بإيعاز من الحكومة البريطانية، وذلك من اجل محاربة الأفكار المنادية بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري (...). لذا كان تأسيسه بمثابة رد فعل للاتحاديين (...)^(٥). وأظهرت هذه التقارير ايضا، أن الفئات الوسطى من المثقفين وصغار الموظفين والمرتبطة بالسيد علي الميرغني^(٦) وطائفة الختمية، والتي كانت تحظى بدعم وإسناد مصري واضح في حينه، تمثل ثقل التيار السوداني الثاني، والذي عد آنذاك حامل العبء الأساسي في مقاومة الاحتلال والمشاريع الاستعمارية في السودان^(٧).

ومن خلال الوثائق ايضا، توضحت توجهات الإدارة البريطانية التي قامت بمناصرة دعاة الاستقلال ومضايقة وملاحقة دعاة الوحدة مع مصر داخل السودان^(٨)، والذي زاد من حدته - وحسب الوثائق العراقية - القرار الذي أصدرته الإدارة البريطانية في نيسان ١٩٤٦ - في محاولة منها لاحتواء زخم الحركة الوطنية السودانية - والقاضي بتشكيل مؤتمر السودان الإداري^(٩)، الذي ترتب عليه ولادة المجلس التنفيذي السوداني^(١٠)، والجمعية التشريعية في ١٩ حزيران ١٩٤٨، وقد أوكلت هذه الإدارة للمجلس التنفيذي السلطات التنفيذية العليا، بينما تولت الجمعية التشريعية - التي ضمت أعضاء منتخبون بصورة مباشرة وغير مباشرة - الاختصاصات التشريعية والمالية^(١١).

ومن خلال تقارير دبلوماسيتها، رصدت الحكومة العراقية فشل الإدارة البريطانية في احتواء الحركة الوطنية السودانية المتنامية بسرعة آنذاك، واستنكار الشعب السوداني لهذه المشاريع واستهجانها لها باعتبارها مشاريع تصب في خدمة المصالح البريطانية في السودان، وقدمت التقارير العراقية وصف عام لمجمل هذه التطورات، ومقاطعة قسم كبير من الشعب السوداني الانتخابات للجمعية التشريعية، وما تبعه من إقدام الإدارة البريطانية على مجابهة الكثير من عناصر الحركة الوطنية وقادتها بالاعتقال، وكان في مقدمة هؤلاء إسماعيل الأزهرى، فضلا عن رصد هذه التقارير وبالتفاصيل الدقيقة أحداث مدينة عطبرة السودانية التي سقط فيها عدد من الشهداء بعد اصطدام المتظاهرين السودانيين بقوات الأمن فيها^(١٢)، واعدت ذلك ((..تتويجا للنشاط الوطني السوداني المعارض للوجود الثنائي المصري - البريطاني..))^(١٣). وكانت الأحزاب السودانية الاتحادية، قد عارضت هذه الإجراءات و قامت بتأليف لجنة وطنية ممثلة لهذه الأحزاب والتي أعلنت بأنها لن تقبل بالجمعية التشريعية هذه ((..حتى لو جاءت مبرأة من كل عيب..))^(١٤).

في الإطار ذاته، تابعت الوثائق العراقية ايضا، تبدل مواقف المعارضين للوحدة مع مصر، ولاسيما زعماء حزب الأمة السوداني، الذين أبدوا مرونة واضحة تحسستها الدبلوماسية العراقية اثر الزيارة التي قام بها وزير الدولة الدكتور محمد هاشم موفد الحكومة المصرية آنذاك للخرطوم في شباط ١٩٥٠، والتي أجرى خلالها مباحثات مهمة مع زعماء الحركة الوطنية

السودانية، أسفرت عن ما أعدته الوثائق العراقية ((..انفراجا في علاقات السيد عبد الرحمن المهدي مع مصر، الذي أرسل ابنه الصديق موفدا شخصيا لحضور احتفالات الجيش المصري بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق..))^(١٥).

وكانت الحكومة المصرية قد توجهت نحو استيعاب التوجه الاستقلالي لحزب الأمة السوداني عبر الإعراب عن استعدادها للدخول في مباحثات خاصة مع السيد عبد الرحمن المهدي لإقناعه للموافقة على إقامة اتحاد فدرالي بين مصر والسودان تحت التاج المصري، ولم تغفل هذه التقارير تخوف السودانين المؤيدين لمصر، وقدمت لنا هذه الوثائق معلومات مهمة عن موقف التيار الاتحادي مع مصر من ذلك الانفراج، والذي تبلور ((..بمذكرة مقدمة للحكومة المصرية تبدي فيها مخاوفها من هذا التقارب، كما وجهوا دعوة لمصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري آنذاك لزيارة السودان..)) قبل الدخول في مثل هكذا مفاوضات مع منافسيهم زعماء حزب الأمة^(١٦).

اللافت للنظر، الانطباعات السلبية التي خرجت بها الخارجية العراقية من كل تلك الاتصالات، والتي عكست الى حد ما، عدم قدرة الحكومة المصرية على استيعاب التيارين المتعارضين في السودان، وأظهرت عجز الحكومة المصرية عن إقناع زعماء حزب الأمة بهذه التوجهات، وكانت وثائق الخارجية العراقية قد نقلت على لسان قادته نصوصا مهمة تصب في هذا الاتجاه، منها ما صرح به السيد عبد الرحمن المهدي بان ((..٩٥% من الشعب السوداني يريدون الاستقلال، وإذا كان هناك من يريدون الوحدة مع مصر، فأنتهم يريدونها للتخلص من البريطانيين فقط... وان السودان ومصر يختلفان كل الاختلاف، وان جريان نهر النيل في القطرين لا يعني أنهما بلد واحد وان بالإمكان تنظيم الشؤون المشتركة باتفاقيات خاصة..)). ونقلت ايضا، تصريحها مهما للغاية لعبد الله خليل سكرتير حزب الأمة ورئيس الجمعية التشريعية السودانية آنذاك، ومما جاء فيه ((..نحن لا نريد الوحدة مع مصر..نحن لسنا عبيد لا لكم ولا للانكليز وان لا مصر ولا انكلترا وحدها أو هما مجتمعان تستطيعان أن تفرضنا علينا ما لا نرضاه ولن نرضى بغير الاستقلال..))^(١٧).

إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي عام ١٩٥١:

في ذات الوقت، رصدت الخارجية العراقية في القاهرة توجه الحكومة المصرية الى عرقلة الجهود البريطانية، ولاسيما بعد فشلها في مفاوضات تعديل معاهدة ١٩٣٦ ورفع الخلاف الى مجلس الأمن للنظر فيه في ٨ تموز ١٩٤٧، واضطرار الحكومة المصرية فيما بعد الى إعلان إلغاء اتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ ومعاهدة عام ١٩٣٦ من جانب واحد في ٨ تشرين الأول ١٩٥١، ثم الإعلان عن تنصيب الملك فاروق ملكا على مصر والسودان^(١٨). ونقلت في طيات احد تقارير السفارة العراقية تصريحا لأحد المناصرين للوحدة مع مصر والذي طالب فيه بعدم مشروعية بقاء الحاكم العام البريطاني في منصبه ((..والوضع الطبيعي بعد ذلك هو استمرار وحدة وادي النيل الطبيعية، وعلى ملك مصر أن يعين الحكومة السودانية في دولة وادي النيل الموحدة..))^(١٩). في حين أبدى المعارضين للوحدة مع مصر ارتياحهم للقرار المصري، وأكدوا في الوقت ذاته بان وحدة وادي النيل هي ((..مظهر آخر من مظاهر الاستعمار والاستعباد واسوا مما نحن فيه..))^(٢٠)، و أن لا سبيل أمام السودان إلا الاستقلال^(٢١).

جاء رد الفعل المصري سريعا على لسان وزير خارجيتها محمد صلاح الدين الذي نقلت تقارير السفارة العراقية عنه تصريحا أكد فيه: ((..إن الانكليز لا ينكرون أن جانبا كبيرا من السودانيين.. ينادون بالوحدة مع مصر تحت التاج المصري.. أن الحجة التي يحتج بها الانكليز في الوقت الحاضر للتفريق بين مصر والسودان تمهيدا لفصل السودان عن مصر ستكون إذا نجحت سلاح الانكليز فيما يرمون إليه من فصل جنوب السودان عن شماله..))^(٢٢). وهنا لمح وزير الخارجية المصري الى المخاطر التي قد تترتب على انفصال السودان عن مصر، ومن أهمها مسألة جنوب السودان، التي تحولت فيما بعد وحتى قبل نيل السودان استقلاله الى أزمة استعصت على الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال حلها أو احتوائها.

وكانت الخارجية العراقية قد نقلت كل ملايسات إلغاء المعاهدة والاتفاقية، وكتبت سفارة العراق في القاهرة معلومات وافية عن السند القانوني الذي استندت إليه الحكومة المصرية في قرارها هذا، ولاسيما وان القانون الدولي لا يجيز لأي طرف إلغاء أي اتفاقية من جانب واحد إلا إذا خرقت الاتفاقية في احد بنودها، وعلى هذا فقد أعلنت الحكومة المصرية

ميراثها القانونية التي تؤيد مسعاها هذا، ومنها الخرق المتكرر لبنود اتفاقية الحكم الثنائي من لدن بريطانيا التي ظل التزامها بها مرتبطاً بإضعاف وحدة وادي النيل وإحكام قبضتها على مصر التي لم يكن يحق لها إبرام اتفاقيات أساسية^(٢٣). وكانت هذه اللوائح قد عرضت لمناقشات مستفيضة من لدن البرلمان المصري بمجلسيه (النواب والشيوخ)^(٢٤).

ونقلت السفارة العراقية في القاهرة معلومات وافية عن الموقف البريطاني من هذه الأحداث، ولعل من أهمها تشديد السفير البريطاني في القاهرة على أن الموقف البريطاني هذا نابع من قناعة الحكومة البريطانية بأنها تسعى للمحافظة على وعد قطعه للسودانيين ((...بعدم تغيير نظام الحكم في السودان إلا بموافقة السودانيين وإنها محافظة على وعدها لا تريد أن تنكسه، وإن الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان إنما هو تغيير في شكل الحكم في السودان...))^(٢٥)، وعليه فإن هذه المعاهدة وهذه الاتفاقيتين لا يمكن إلغائهما من جانب واحد وإنها ستبقى نافذة المفعول حسب رأي السفير البريطاني في القاهرة^(٢٦).

ومع كل هذا التباين والتناقض في المواقف لدى الأطراف السودانية، والذي نقلته بالتفصيل السفارة العراقية بالقاهرة لحكومتها في بغداد، فإن إعلان الحكومة المصرية هذا، قبول بالابتهاج والحماسة لدى الشعب العراقي، ربما لأنه وجد فيه بعداً وحدوياً يتجاوب مع طموحاته القومية، وأعرب نوري السعيد رئيس الوزراء في وقتها عن استعداده للقيام بمهمة التوسط بين مصر وبريطانيا لحسم الخلافات الناتجة عن إلغاء المعاهدة المذكورة^(٢٧)، ولعل مما يخف من الحيرة والاندحاش من الموقف العراقي هذا، ما أورده البعض من أن محاولته هذه كانت بتأييد وإيعاز بريطاني خفي، في الوقت الذي مال فيه نوري السعيد لإظهار نفسه أمام الرأي العام العربي بمظهر المؤيد والمدافع عن حكومة مصر والسودان بغية استقطاب الجماهير العراقية حوله^(٢٨).

تجدر الإشارة إلى أن السفير العراقي في القاهرة أكد لوزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين اطلاع حكومة العراق على الموقف المصري وموقف الملك فاروق تحديداً، والمقترحات المقدمة آنذاك من لدن الدول الكبرى حول القرار المصري السالف الذكر وتبادل معه الأفكار حول ذلك^(٢٩)، ونقلت نفس الوثيقة موقف بعض الدول العربية ومن بينها المملكة

العربية السعودية، التي أملت ((..أن يتغلب العقل والحكمة في معالجة الأمور.. وأنها لا ترى من مصلحة الدول العربية مخاصمة بريطانيا لأن هذه الدول تحصل على فوائد كثيرة من صداقتها..))^(٣٠).

وفي الإطار ذاته، جرت محاولة عراقية قام بها الوزير المفوض العراقي في القاهرة للاتصال بالسفير الأمريكي هناك في أيار ١٩٥٢ لحث بريطانيا على المضي في تقرير مصير السودان، وأكد الوزير المفوض العراقي في هذا اللقاء انه طرح على السفير الأمريكي ((..انه طالما تتردد بريطانيا في الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان لخشيتهما من استغلال مصر لذلك الاعتراف فتقدم على تنفيذ المراسيم دون أن يكون للسودانيين رأي في ذلك، فانه يرى أن تعترف بريطانيا باللقب على أن تتولى لجنة دولية يكون من بين أعضائها بريطانيون ومصريون يتولون شؤون السودان وإدارته الى أن يجري الاستفتاء الشعبي المقترح آنذاك..)) حول تقرير المصير في السودان^(٣١).

قانون الحكم الذاتي وإعلان الاستقلال عام ١٩٥٦:

تابعت الدبلوماسية العراقية التبدل الحاصل في موقف الحكومة المصرية بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، واتجاهه نحو منحى آخر، وكانت قضية السودان قد عرضت أول مرة أمام مجلس قيادة الثورة المصري في منتصف آب ١٩٥٢، أي بعد اندلاع الثورة بثلاثة أسابيع^(٣٢)، وكانت السفارة العراقية قد نقلت في احد تقاريرها تفاصيل مهمة حول هذا الاهتمام المصري، ومنها اللجنة المشكلة برئاسة اللواء محمد نجيب ويعاونه نائبه سليمان حافظ واثان من كبار الضباط بالاشتراك مع علي ماهر والدكتور عبد الرزاق السنهوري^(٣٣).

تبعته الخارجية العراقية وباهتمام واضح الاتصالات المكثفة لقادة الثورة المصرية ولجنة السودان والتي بدأت بشكل مباشر مع كل الأطراف السودانية، ولاسيما زعامة حزب الأمة الاستقلالي، وتابعت السفارة العراقية نتائج الزيارة التي قام بها وفد حزب الأمة السوداني برئاسة السيد عبد الرحمن المهدي، وكتبت تقول انه استقبل في القاهرة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢ ((..بحفاوة كبيرة من قبل الحكومة والشعب المصري..))^(٣٤)، وبعد مفاوضات مطولة -تابعتها الدبلوماسية العراقية باهتمام بالغ- تم التوصل الى اتفاق مهم بين الطرفين في

٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢ عرف باتفاق (نجيب-المهدي)، من أهم ما جاء فيه: ((...تمكين السودانيين من تقرير مصيرهم بحرية تامة، إما بإعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا واي دولة أخرى، أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان...))، ونص كذلك على تشكيل لجنة لسودنة الوظائف في السودان^(٣٥).

أما فيما يخص بقية الأحزاب السودانية، ولاسيما الاتحادية منها، فقد كان لها نصيبها هي الأخرى من هذه المباحثات التي أبدت الدبلوماسية العراقية اهتماما ملحوظا بها، وأخذت السفارة العراقية ترفد الحكومة ووزارة الخارجية العراقية بمعلومات مهمة عنها، ومنها التصريحات التي أدلى بها إسماعيل الأزهرى أحد أهم أقطاب الاتحادين، والتي أعرب فيها عن تأييده لاتفاق الحكومة المصرية وحزب الأمة السوداني، مؤكدا في الوقت ذاته انقسام الرأي لدى الأحزاب الاتحادية حول ذلك بين التأييد المطلق للاتفاق وبين الرفض، ((...وقد رأى فريق منهم أن يوقع ممثلو الأحزاب الاتحادية الاتفاق كما فعل مندوبو عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة بينما رأى فريق آخر أن الحكومة المصرية تعبر عن رأيهم فيما تقرره وتقبله بشأن السودان وأنهم على استعداد لتوقيع ذلك الاتفاق إذا لزم الأمر...))^(٣٦).

وقدمت الوثائق العراقية معلومات مهمة عن دور مصر وتدخلها الواضح في الشأن السوداني وسعيها لفرض أشخاص معينين ومقررين في مناصب قيادية، ولاسيما في تحقيق الاتحاد بين الأحزاب الاتحادية وتشكيل حزب واحد باسم الحزب الوطني الاتحادي، وأشارت هذه الوثائق الى إصرار اللواء محمد نجيب (رئيس مجلس السيادة)، على حسم الخلاف بين قيادات هذه الأحزاب في القاهرة، وكذلك على تسمية الأزهرى رئيسا للحزب الوطني الاتحادي ومحمد نور الدين وكيلا له و خلف الله خالد أمينا للصندوق وخضر حمد سكرتيرا للحزب والذي أصر على تسميته اللواء محمد نجيب على الرغم من معارضة البعض لذلك^(٣٧).

كما رصدت الخارجية العراقية النتائج المترتبة على إعلان قادة الثورة المصرية التأكيد على حق تقرير المصير بالنسبة للسودانيين. والذي أعربت عنه الحكومة المصرية في المذكرة التي قدمتها للحكومة البريطانية بهذا الخصوص في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢، على أن يكون الحكم الذاتي مرحلة انتقالية لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات يتم خلالها إجراء انتخابات جمعية

تأسيسية مهمتها الأولى تقرير مصير السودان، والثانية إعداد دستور للسودان وقانون لانتخابات برلمان دائم^(٣٨)، و في الإطار ذاته، نقلت الخارجية العراقية تصريحات مهمة للسيد عبد الرحمن المهدي، ومما جاء فيها: ((..تهيئ مصر وبريطانيا للسودان عوامل وصوله إلى مرحلة الحكم الذاتي الكامل قبل أن يفصل في أمر الوحدة وذلك حتى لا يؤثر الوضع الحالي (كذا) في حرية السودانيين في إبداء رأيهم بحرية كاملة بشأن مستقبلهم...))^(٣٩).

وتناولت هذه الوثائق البيان المشترك للحكومتين البريطانية والمصرية والتي تضمنت ثلاث فقرات تحددت بـ ((..اعتراف الحكومة المصرية الراسخ بحق السودانيين لتقرير المصير والممارسة الفعلية لها في الوقت المناسب مع الضوابط اللازمة.. ويتوجب البدء بفترة انتقالية تستهدف تحقيق غرضين هما قيام حكم ذاتي كامل للسودانيين، وإتاحة الحريات اللازمة والجو المحايد التام ليتمكن السودانيين من ممارسة حق تقرير المصير...))^(٤٠).

وكانت الحكومة المصرية قد شكلت لجنة برئاسة اللواء محمد نجيب لإجراء المفاوضات مع بريطانيا والتي بدأت أعمالها في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٢ واستمرت بعقد العديد من الجلسات واللقاءات إلى ١٢ شباط ١٩٥٣، وانتهت بتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي في اليوم نفسه^(٤١)، والتي نصت على قيام ((..حكم ذاتي على أسس برلمانية ديمقراطية ليعمل على تصفية إدارة الحكم الشنائي وتهيئة البلاد لتقرير المصير في فترة لا تتعدى الثلاث سنوات. وأعطت لبرلمان الحكم الذاتي حق التعبير عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، إما بالارتباط مع مصر وإما الاستقلال التام...))^(٤٢)، وكانت السفارة العراقية قد أرسلت إلى حكومتها تعلمها بمباركة السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني لهذه الاتفاقية كدلالة على تأثير الاتفاقية على مجمل التطورات السياسية في السودان^(٤٣)، وكانت المفاوضات الخاصة بها قد استغرقت ثلاثة وعشرين جلسة، تابعت الحكومة العراقية الكثير من تفاصيلها عن طريق ما توفر لسفارة العراق في القاهرة من معلومات حصلت عليها من مصادرها الخاصة، ومن خلال لقاءات السفير العراقي أو من خلال ما نشر آنذاك في الصحافة المصرية والعربية والدولية^(٤٤).

تابعت الحكومة العراقية سعي الحكومة المصرية لعقد اتفاقية مع الأحزاب السودانية لتنسيق المواقف بين الأطراف الموقعة عليها وتسهيل مهمة حصول السودان على استقلاله، وكانت السفارة العراقية قد قدمت لحكومتها معلومات مهمة حول توجه الحكومة المصرية نحو الأحزاب السودانية (الأمة والوطني الاتحادي والجمهوري الاشتراكي والحزب الوطني) لعقد اتفاقية عرفت باتفاقية الأحزاب في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣، وعرضت التقارير العراقية تفصيل اتفاقية الأحزاب التي تناولت خمسة مسائل رئيسية هي: موضوع الجنوب ولجنة الحاكم العام وسودنة الوظائف، التي تتحقق عندما يقرر البرلمان السوداني ((... وقت تقرير المصير في خلال المدة أقصاها ثلاث سنوات، يلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين أو مصريين بعناصر أخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية في حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية...))، وجلاء القوات الأجنبية ((... ويوكل أمر الأمن الداخلي في البلاد الى القوات المسلحة السودانية وحدها... وتكون أوامر القوات السودانية وقيادتها وولايتها للبرلمان والحكومة السودانية القائمة وقتئذ...))، وان تكون الانتخابات مباشرة في كل السودان، ووصفت الاتفاقية بأنها بمثابة إجماع سوداني و((... بأنها الاتفاق النهائي الذي لا رجعة عنه...))^(٤٥) الأمر الذي عزز من موقف المفاوض المصري مع بريطانيا وعجل في توقيع اتفاقية ١٢ شباط ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير.

أعلن في الخرطوم في ٢١ آذار ١٩٥٣ عن صدور قانون الحكم الذاتي^(٤٦)، وظل الحاكم العام البريطاني بموجب هذا القانون صاحب السلطة العليا في السودان طيلة مدة الحكم الذاتي تعاونه لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، والتي قيدت من سلطة الحاكم على أن تعهد ممارسة السلطة التنفيذية لرئيس وزراء سوداني منتخب من لدن مجلس النواب ويعين من لدن الحاكم العام الذي يتولى تعيين الوزراء أيضا، ويكون مجلس الوزراء مسؤولا أمام البرلمان عن أعمال الحكومة التنفيذية الإدارية^(٤٧).

وكانت السفارة العراقية قد أشرت إصرار بريطانيا على الإسراع في إجراء تلك الانتخابات والأهداف التي تتوخاها منها، والتي تحددت في وصول دعاة الاستقلال من السودانيين الى البرلمان المنتخب لكي تتحقق أهدافها في انفصال السودان عن مصر^(٤٨)، إلا

أن المصريين فاجئوا البريطانيين بان في استطاعتهم احتواء التيار الاستقلالي في السودان أو على الأقل إبعاده عن المحيط البريطاني المعادي لها^(٤٩).

وكانت الحكومة العراقية قد لمست التبدل في المواقف البريطانية ومسعى إدارتها في السودان لتطويق التأثيرات المصرية واحتوائها، على الأحزاب السودانية، ولاسيما أحزاب الجنوب، واخذ الموظفون البريطانيون يضعون العراقيل والسعي لإيجاد الذرائع والعقبات أمام إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في شهر نيسان ١٩٥٣^(٥٠)، وإرجائها الى ما بعد أيار موعد بدء الأمطار الموسمية في الجنوب، مما يعرقل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد ويساعدها في تحقيق الضغط على الأطراف السودانية، ولاسيما زعماء الجنوب، لكي يبعدوا فيما بين الأطراف السودانية، وبينهم وبين مصر^(٥١).

وفي الإطار ذاته نقلت الوثائق العراقية تفاصيل الموقف المصري من التحركات البريطانية سالفة الذكر، ومن بينها تصريحات اللواء محمد نجيب رئيس مجالس السيادة في ١٠ آذار ١٩٥٣، والتي هاجم خلالها الإدارة البريطانية متهما إياها بتعمد تأخير الانتخابات اثر عرقلتها اختيار أعضاء في لجنة الانتخابات كان السيدان المهدي والميرغني قد وافقا عليهم ((ويترتب على هذا الاعتراض تأخير إجراء الانتخابات في حين كان من الواجب على الجانب البريطاني أن يوافق على اختيار هذين المندوبين ما دام أصحاب الشأن الأول هم الذين اختاروهما ثم وافقنا نحن على الاختيار...))^(٥٢).

وفي ضوء هذا القانون أجريت أول انتخابات في المدة بين ٢-٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ لاختيار ٩٧ نائبا من بين ٣٢٢ مرشحا ينتخبهم مليون وستمئة ألف شخص^(٥٣)، حظيت هذه الانتخابات باهتمام التقارير العراقية التي عدتها ((أول تجربة ديمقراطية للشعب السوداني في هذا المجال.. وإنها الخطوة الأولى للمرحلة الانتقالية التي أطلق عليها [اليوم المعين] وهو اليوم الذي يشهد فيه الحاكم العام اكتمال مؤسسات الحكم الذاتي وهي مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ...))^(٥٤)، على الرغم من تأكيداتها على أنها تميزت بالتدخل السافر من قبل الحكومتين المصرية والبريطانية، وكذلك تواصل دعمهما المادي والمعنوي للأطراف

المؤيدة لاتجاهاتهما السياسية داخل السودان للحصول على أكبر عدد ممكن من المؤيدين لهذا الطرف أو ذاك في البرلمان السوداني^(٥٥).

وهو ما وضحته التقارير العراقية، ومع ذلك اعتبرت هذه التقارير ((تطورا داخليا مهما لأنها المرة الأولى التي تجري فيها الانتخابات في السودان...))، وأنها ((سيتمخض عنها ما يفيد مستقبل السودان، وهي أن تخطوا خطوات واسعة نحو الاستقلال...))، وسيكون هذا البرلمان من وجهة نظر التقارير ((بمثابة البرلمان الذي سيحكم السودان خلال فترة الاستقلال...))، وأعربت التقارير عن أملها في أن ((يظهر المنتخبون السودانيون بالمستوى اللائق بهم ليتمكن الشعب السوداني من ممارسة حقه في تقرير المصير في جو حر محايد...))، واعتبرت التقارير ذاتها محاولات التدخل البريطانية والمصرية المستمرة في التأثير على سير الانتخابات ونتائجها ((بأنها محاولات جادة لكلا الطرفين لإحداث التأثير على الأوساط السودانية المختلفة من أجل إظهار نتائج الانتخابات لصالح الطرف الأكثر تدخلا من خلال صرف الأموال على أنصار وقادة الأحزاب الرئيسية من قبل كلا الطرفين...))^(٥٦)، وبينت هذه التقارير أن للدعاية المصرية تأثير كبير على الأوساط السودانية ((بواسطة إذاعتها...))^(٥٧).

وتابعت التقارير العراقية مواقف الأحزاب السودانية من الانتخابات، ولاسيما حزب الأمة الذي اصدر في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٣، وهو اليوم التالي لإعلان نتائج الانتخابات، بيانا اتهم فيه مصر بالتدخل في سير الانتخابات، واخذ حزب الأمة يؤكد على أن ((التضليل والمال المصري لم يترك ذريعة ولا فرصة إلا استغلها وانه كان ابعد بكثير مما تصوره حزب الأمة...))، وانه يعلن للعالم اجمع عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات التي ((لوئتها حكومة مصر بأموالها ودعايتها وتحيزها.. وان الحزب سيتخذ الخطوات العملية الحاسمة التي تقتضيها مصلحة البلاد...))^(٥٨)، وبينت هذه الوثائق ايضا، مشاركة السيد عبد الرحمن المهدي في اجتماع حزب الأمة ودوره في إعداد البيان السابق، وأوضحت هذه التقارير ايضا، أن المهدي قلل فيما بعد من مخاطر نتائج الانتخابات ومن التدخل المصري فيها لان نتيجة الانتخابات ((لا تعني شيئا جسيم الخطر على مستقبل البلاد وان الحزب الوطني الاتحادي ليس في وسعه أن يقرر مصير السودان لوحده بأغلبيته الضئيلة أمام معارضة قوية...))^(٥٩).

وفي ذات الوقت، نقلت التقارير للحكومة العراقية ردود الأفعال المصرية والأحزاب السودانية المتحالفة معها، وكان من بين أبرز ما نقلته هذه التقارير تصريحات صلاح سالم مسؤول ملف السودان في القيادة المصرية^(٦٠)، والتي غمز فيها حزب الأمة بسبب علاقاته مع بريطانيا وتأثير بيان حزب الأمة السابق الذي أكد على الترابط بين حزب الأمة وبين الإدارة البريطانية في السودان، ومما جاء فيه: ((...يؤسفني أن اقرأ وأسمع اليوم صورة طبق الأصل لما سمعته بالأمس من مستر آيدن في مجلس العموم... لن أدافع عن مصر ولكن أقول لكم تتهمون أغلبية الشعب السوداني يل تتهمون مديريات بأكملها ممن أعطوا أصواتهم للحزب الوطني الاتحادي بأكثر مما تتهمون مصر...))، وسارع التيار الاتحادي في السودان إلى إصدار بيان مماثل في الأول من كانون الأول ١٩٥٣ أعلن فيه عن استعدادة للعمل مع الأحزاب السودانية الأخرى ((...متآخين ومتآزرين للصالح العام... حتى نجعل من وطننا الذي آلت أموره إلى أبنائه وطننا جديرا بما بذلتم جميعا في سبيله من جهد وتضحيات...))^(٦١).

أما فيما يخص الموقف البريطاني من الانتخابات، فقد نقل السفير العراقي في القاهرة عن السفير الأمريكي فيها، خيبة أمل الحكومة البريطانية التي عدت نتائج الانتخابات السودانية ((...هزيمة لها، وإن البرلمان [البريطاني] سيحث الحكومة البريطانية على عدم تكرار هذه الهزيمة في مصر ايضا...))^(٦٢).

لعل التقارير السابقة تعكس لنا طبيعة التناقضات والضغوطات التي تعرضت لها الحركة الوطنية السودانية، وحجم التدخل الخارجي المصري والبريطاني في مجمل العملية السياسية السودانية آنذاك، حيث عزت الوثائق الصادرة عن السفارة العراقية في القاهرة فوز حزب الوطني الاتحادي في الانتخابات إلى الأموال المصرية التي بذلت في السودان، وأن بريطانيا ساندت حزب الأمة ماليا ووظفت سيطرتها وموظفيها في السودان لخدمة العملية الانتخابية لصالح حزب الأمة، الذي اتهم من قبل الاتحاديين بسعيه لضم السودان إلى دول الكومنولث البريطاني، وهو ما أثر حسب الوثائق العراقية في جعل ((...السودانيين يناون عن هذا الحزب، ويصوتون لصالح الحزب الوطني الاتحادي...))^(٦٣).

وتعكس هذه التقارير ايضاً، طبيعة الاهتمام العراقي بمجمل النشاط السياسي الوطني السوداني الذي كان محط اهتمام على مستوى عالي لدى الحكومة العراقية التي أوفدت -وعلى هذا الأساس - سفيرها في القاهرة للمشاركة في حفل افتتاح البرلمان السوداني المقرر إقامته في الأول من اذار ١٩٥٤ في الخرطوم، وقد قوبل الوفد العراقي بترحاب وتقدير عاليين من قبل هيئة الاستقبال الخاصة المؤلفة آنذاك من وزيري التجارة والمواصلات وبمرافقة الحاكم العام وبعض النواب، وعين لمرافقة الوزير المفوض العراقي في إثناء حضوره الاحتفال حسين شريف نائب مديرية الأبيض^(٦٤).

غيران الحوادث الدامية التي رافقت افتتاح البرلمان في الأول من آذار، والنتيجة عن احتشاد أعداد ضخمة من المواطنين السودانيين وغالبيتهم من أنصار حزب الأمة على جانبي الطريق من خارج المطار الى داخل المدينة، في انتظار وصول الوفود الأجنبية والعربية المشاركة في الاحتفال وكان من بينهم الوفد المصري الذي ترأسه اللواء محمد نجيب، وعند سراي الحاكم العام البريطاني هتفت جموع حزب الأمة بهتافات وللاتحاد مع مصر، وقد سجلت لنا الذاكرة العراقية قسماً منها، وكان من بينها ((ليحيا السودان حراً مستقلاً)) و((السودان للسودانيين)) و((يسقط الاتحاد)) و((لا مصري لا بريطاني، السودان للسوداني))، وانتهى الموقف بصدام المحتشدين مع قوات الأمن فادى ذلك الى سقوط الضحايا من الجانبين^(٦٥).

وهو ما حال دون تحقيق الاحتفال المذكور، حسب الوثائق العراقية، التي أكدت اكتفاء المسؤولين السودانيين باجتماع صغير نظمه الحاكم العام البريطاني والذي أعرب فيه عن أسفه للحوادث التي رافقت افتتاح البرلمان، ورحب في كلمة له بالضيوف الذين لبوا دعوة السودان^(٦٦). وفي الاجتماع ذاته مثل الوزير المفوض العراقي بقية الوفود المشاركة، وأعرب في كلمة موجزة عن ((..امتناننا والوفود المشاركة للحفاوة وحسن الضيافة التي قوبلت بها الوفود..))، وتمنى بان ((..لا تحول هذه الحوادث المؤسفة دون سير السودان في خطواته نحو الحرية والتمتع بحق تقرير مصيره، و متمنيا في الوقت ذاته للسودان الخير والفلاح..))^(٦٧).

كانت السفارة العراقية في القاهرة قد كتبت تقريراً لحكومتها وضحت فيه ظروف وملابسات الحوادث الدامية والأطراف المشاركة فيها، واعتبرتها محاولة لإثارة الشقاق بين

السودان ومصر من قبل حزب الأمة السوداني، ما يؤدي الى إضعاف فكرة الاتحاد (اتحاد وادي النيل) بينهما والقضاء عليها، وعللت دوافع حزب الأمة في حشد أنصاره الى صدمته من نتائج الانتخابات، لاعتقاد زعمائه أن وحدة وادي النيل على وشك الانجاز بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي بالانتخابات وتولية رئاسة الحكومة الانتقالية في السودان^(٦٨)، والى اختلال ثقة مسؤولي حزب الأمة بالحكم القائم في مصر، لاعتقادهم بأن المصريين اظهروا عدم قدرتهم على حكم بلادهم عندما تنكروا لزعيمهم محمد نجيب الذي كان قد قدم استقالته في وقت سابق وعاد عنها^(٦٩)، وعندما وصل محمد نجيب السودان فوجئوا بمقدمه الذي كان معززا لدعاة اتحاد وادي النيل والفائزين بالانتخابات السودانية، ((..لذلك كان هذا الأمر احد الأسباب التي دفعتهم للتطرف في تظاهراتهم...))، و في نهاية هذا التقرير ((..أن يتدارك السودان أمره بحكمة وروية ويسعى لتضييق شقة الخلاف بين السودانيين أنفسهم...))^(٧٠).

أفرزت نتائج الانتخابات فوز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية في البرلمان، وفاز هذا الحزب ايضا، برئاسة مجلس النواب والشيوخ ضد مرشحي حزب الأمة^(٧١)، وأصبح رئيس الحزب إسماعيل الأزهرى رئيسا للوزراء بعد انتخابه في ٦ كانون الثاني ١٩٥٤^(٧٢)، وقد شكل وزارته في التاسع من نفس الشهر، وقد حددت واجبات ومهام الحكومة في تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي وتحقيق سودنة الوظائف بعد تشكيل اللجنة الخاصة به وتحديد واجباتها وتسهيل مهماتها داخل السودان وتمكنت هذه الوزارة من انجاز مهامها الموكلة إليها في آب ١٩٥٥^(٧٣).

في المرحلة الانتقالية ذاتها، وفي محاولة من قبل الحكومة السودانية لتطوير وحدات الجيش والشرطة وتحديثها بالنظم والمعدات، أوفدت لجنة حكومية سودانية في آب ١٩٥٥ لزيارة العراق وعدد من الأقطار العربية والإسلامية للاطلاع على تنظيماتها العسكرية والأمن الداخلي، وكذلك على ما يتوفر للعراق وهذه الدول من إمكانيات لمساعدة الجيش وقوى الأمن الداخلي السودانية الفتية^(٧٤).

وضحت التقارير العراقية ما أحدثته من تطورات سياسية مهمة على الساحة السودانية، خلاف الأزهرى مع عدد من أعضاء وزارته المنتمين للحزب الوطني الاتحادي وإقدام كل من

وزير الدفاع خلف الله خالد ووزير المعارف والزراعة والري ميرغني حمزة واحمد جلي وزير الدولة، اثر انشقاقهم عن الحزب الوطني الاتحادي وخلافهم مع الأزهرى^(٧٥)، على تقديم طرح الثقة بالحكومة المشكلة برئاسة الأزهرى في مجلس النواب لإسقاطها، والذي تم لهم في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٥ بعد التصويت الذي جرى لهذا الغرض. وبينت هذه التقارير أن مصر على علم بحقيقة الموقف داخل الحزب الوطني الاتحادي من خلال الاتصال بعدد من الوزراء السودانيين ومن بينهم ميرغني حمزة لمعالجة هذا الموقف، وقدمت للحكومة العراقية تفاصيل موقف الأزهرى من كل هذه الأحداث، التي أعلنها في بيان صدر عنه في ٣ كانون الأول ١٩٥٤، وانه أرجأ البت فيها وفضل انجاز مشروعات السودنة، لاعتقاده أن ذلك من أقدس واجبات حكومته^(٧٦).

كما عرض التقرير العراقي ايضا، ردود أفعال الوزراء المختلفين معه والمنشقين عنه من خلال استعراض فقرات طويلة من البيان الصادر عنهم آنذاك، ومما جاء فيها((...إن واجبا الوطني يحتم علينا أن نكون واضحين صريحين في تحديد علاقة السودان بمصر، علاقة تحفظ للسودان كل مقومات حريته وكيونته وسيادته وذاتيته الدولية، ومع ذلك تجعل التعاون بيننا وبين مصر الشقيقة على أساس كامل من الحرية لكلا الشعبين في المصالح المشتركة بينهما دون نفوذ أو سيطرة لأحدهما على الآخر...))^(٧٧).

نقلت هذه التقارير، ترحيب قادة حزب الأمة بهذه التصريحات لكونها صادرة عن ثلاثة من قادة الختمية وبرضا زعيمها السيد علي الميرغني، وعدت التقارير ذلك((...دليلا على أن مصر فقدت سندها الأول في السودان، ألا وهو تأييد طائفة الختمية التي تشكل القسم الأكبر من أتباع...)) دعاة اتحاد وادي النيل^(٧٨)، ونقلت هذه التقارير ايضا، أن ذلك لم يؤثر على الأزهرى وموقفه، والذي قام بإعفاء الوزراء الثلاثة في نهاية كانون الأول ١٩٥٤، معللا ذلك بـ((...عدم توافقهم مع مجلس الوزراء...وأنهم على اتفاق مع حزب الأمة لإسقاط وزارته وتأييد وزارة مشتركة برئاسة احدهم...))^(٧٩)، ثم أقدم على تأليف حكومة جديدة من نفس الأعضاء السابقين في الوزارة القديمة مع إضافة وزير جنوبي واحد هو بولين الير ييبو وزيرا للثروة الحيوانية^(٨٠).

قدمت هذه التقارير ايضا، تفاصيل مهمة عن حصول الأزهرى على شعبية كبيرة في السودان، عبرت عنها المظاهرات الصاخبة التي جابت الشوارع في المدن الرئيسية اثر تحوله الى المطالبة باستقلال السودان^(٨١)، ونقلت التقارير العراقية رأي الأزهرى الشخصي فيما يخص نوع الوحدة مع مصر^(٨٢)، هو أن يكون السودان ((..جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها، كما أن مصر جمهورية، وان يكون الاتحاد أو الرباط..في اتحادهما في مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السوداني ونظيره المصري يجتمعون مرة أو مرات كل عام لبحث المسائل المشتركة كال دفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل، وان تعرض قرارات المجلس الأعلى على البرلمان لا قرارها أو نقضها أو تعديلها..))، إلا أن المصريون تجاهلوا ذلك بتعمد وهو ما رصدته السفارة العراقية في القاهرة، لان هذا التصريح نشر في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٤ في الصحف السودانية ولم تنشره الصحف المصرية ولم تعلق عليه وكالات أنبائها، الأمر الذي عزز من موقف الأزهرى داخل البرلمان السوداني فيما بعد^(٨٣).

تابعت الخارجية العراقية تطورات الموقف السوداني من مسألة تقرير المصير والاتحاد أو الاستقلال عن مصر، كما تابعت بدقة تفاصيل تحول الأزهرى والسودانيين معه نحو الاستقلال وتكوين دولة مستقلة، ولاسيما بعد عودة وفد السودان من حضور مؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد في باندونغ باندونيسيا^(٨٤)، ونقلت تقارير السفارة العراقية تصريحاً مهماً للأزهرى أدلى به خلال مروره ببلن، بان السودانين ((..اختاروا الاستقلال لان الاتحاد مع مصر يعرقل حرية السودان ويؤثر على سيادته..))^(٨٥).

نقلت هذه التقارير عن السفير العراقي في القاهرة ايضا، موقف الأزهرى الرفض لتصريحات الطيب محمد خير السكرتير العام المساعد للحزب الوطني الاتحادي، وتأكيد له السفير العراقي أسفه على ما بدر منه وإصراره على أقالته من منصبه فور عودته الى الخرطوم، وذلك لإذاعته بيان ندد به بالعراق فيما يخص حلف بغداد ومحاولات الحكومة العراقية ضم السودان الى هذا الحلف، بطريقة خارجة عن الذوق والعرف الدبلوماسي^(٨٦). ولاحظت السفارة العراقية تدهور العلاقة بين الأزهرى وحلفائه في الحزب الوطني والتدخلات المصرية الفاعلة فيها، وتبنت هذه السفارة الى مدى تردي العلاقة بين الأزهرى والحكومة المصرية، لا سيما بعد

جنوح الأزهري نحو الاستقلال بعيد زيارته للقاهرة في ٢٢ تموز ١٩٥٥ لحضور الاحتفال بذكرى الثورة المصرية والتقاءه بقادتها، حيث تناول الاجتماع بين الجانبين تطورات الوضع السياسي في السودان، ووجهات نظر كل منهما فيها، وبينت الأحداث اللاحقة تحفظات الأزهري على مسائل عديدة، يأتي في مقدمتها عزل محمد نجيب^(٨٧)، والحملات الإعلامية المصرية المعادية لبعض أطراف الحركة السياسية السوداني ومسالمة تقاسم مياه النيل وغيرها، مما عجل في تحول الأزهري نحو الاستقلال^(٨٨).

كان لتطور أحداث جنوب السودان^(٨٩)، وتمرد الفرقة الاستوائية نصيبتها في وثائق الخارجية العراقية التي نقلت في تقاريرها تفاصيل وافية ووافرة عنها، ولعل من أهم ما نقلته هذه التقارير الاتهامات الصريحة والمبطنة لمصر، على خلفية اتهام بعض المسؤولين المصريين بدفع رشاوى لإثارة التمرد، وان قادة مصر أرادوا استغلال تناقضات الوضع في السودان، وحاولوا استمالة بعض قادة جنوب السودان، اثر توجيه الدعوة لكل من بنيامين لوكي رئيس حزب الأحرار الجنوبي، وبوث ديو وغيرهما لحضور الاحتفالات المقامة بمناسبة عيد الثورة واتفقت معهم ((..على إثارة القلاقل لستمكمن من التدخل في شؤون السودان ورغبة منها في تعطيل إجراءات تقرير المصير التي دخلت في دورها الحاسم والتي سوف لا تكون في صالح مصر، وقد دفع الصاغ صلاح سالم مبلغ خمسون ألف جنيه الى بوث ديو لإثارة القبائل...))^(٩٠) في جنوب السودان^(٩١).

تابعت الخارجية العراقية سلسلة الحوادث المتفرقة في جنوب السودان والتي قتل فيها عدد من السودانيين من الطرفين، ثم تابعت وباهتمام بالغ تمرد الفرقة الاستوائية المشكلة من أبناء الجنوب في ١٨ آب ١٩٥٥، وأوضحت تقارير السفارة العراقية أدراك الحكومة السودانية الانتقالية عجزها وعدم قدرتها على قمع التمرد، واستنجاها بالحكومة البريطانية للغرض ذاته^(٩٢)، ومما يلاحظ على هذه التقارير تجاهلها للدور البريطاني في أحداث الجنوب وتركيزها على الدور المصري، ولعل ذلك يعود للتقارب العراقي البريطاني لعقد حلف بغداد، وللموقف المصري المعارض من الحلف واثار ذلك على العلاقات المصرية العراقية المتأزمة نوعا ما آنذاك، ولعل الموقف المصري جاء بتوجه شخصي من لدن صلاح سالم الذي كان يشرف

شخصيا على ملف السودان بمفرده دون علم القيادة المصرية بذلك، أو لحرص مصر على تدعيم صلاتها بزعماء جنوب السودان^(٩٣).

كان البرلمان السوداني قد سبق وان أعرب عن رغبته في الشروع لاتخاذ التدابير الرسمية لتقرير مصير السودان وجلاء الجيوش البريطانية والمصرية^(٩٤)، كما وافق ممثلو البرلمان على اقتراح الحكومة السودانية الانتقالية بتأليف اللجنة التي تشرف على تقرير المصير من باكستان والهند والسويد والنرويج وبوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا وعلى تشكيل لجنة من خمسة أشخاص لتكوين مجلس السيادة الذي تؤول إليه رئاسة الدولة والعمل على تأسيس جمعية تأسيسية، في اثر ذلك صدر بيان في القاهرة في ٢٤ اب ١٩٥٥، أعلن بموجبه الاتفاق بين السلطات البريطانية والمصرية على سحب القوات الأجنبية من الخرطوم في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، ومن كافة أنحاء السودان في ١٣ تشرين الثاني من العام نفسه، تنفيذا لاتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير^(٩٥).

نقلت السفارة العراقية في القاهرة البلاغ الرسمي الذي أذاعته الخارجية المصرية بهذه المناسبة ومما جاء فيه، إن حكومة جمهورية مصر وحكومة جلالة الملكة قد...أثمتا مباحثاتهما في شان تعديل الاتفاق المصري البريطاني الموقع في ١٢ شباط ١٩٥٣ تحقيقا للرغبة التي عبر عنها برلمان السودان في القرار الذي اتخذه في ١٩ آب بان يتقرر مصير السودان عن طريق الاستفتاء...^(٩٦). وأعقبت التقارير العراقية ذلك، بنقل تصريحات مهمة للأزهري في ١٦ كانون الأول ١٩٥٥ أكد فيها أن البرلمان...سيقدر يوم الاثنين المصادف ١٩ الجاري تشكيل جمهورية مستقلة للسودان...^(٩٧).

عرضت تقارير السفارة العراقية تفاصيل الجلسة التاريخية للبرلمان السوداني التي عقدت في يوم الاثنين ١٩ كانون الأول ١٩٥٥، والتي تقدم فيها النائب عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكه باقتراح الى المجلس طالب فيه بإعلان استقلال السودان، ومما جاء فيه...نعلن باسم شعب السودان، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة، ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً...^(٩٨)، فحظي هذا الاقتراح بتأييد النواب الحاضرين، وتمت الموافقة عليه، وأعلن المجلس موقفه هذا في البيان الذي

وجهه الى الحاكم العام البريطاني روبرت هاو. وقد اقره مجلس الشيوخ في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٥^(٩٩)، مما اجبر كلا من بريطانيا ومصر على الاعتراف باستقلال السودان وتم تسليم علميهما في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦^(١٠٠)، وتم في نفس اليوم رفع العلم الوطني وبحضور الزعيمين المهدي والميرغني وسط مظاهر الاحتفال الرسمي والشعبي، فدخل بذلك السودان عصر الدولة المستقلة^(١٠١).

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات، يقف في مقدمتها وضوح الاهتمام العراقي بمجمل التطورات السياسية المتنامية في السودان آنذاك، وما رافقها من تحديات وضغوطات داخلية وخارجية. وتُظهر لنا تقارير الدبلوماسية العراقية الرصد الجيد والمتابعة المستمرة الدقيقة، والتي كانت تمد الحكومة العراقية بالتصورات العامة والهامة تجاه مجمل أحداث السودان آنذاك، في ملفات زاد بعضها على ٢٥٠ صفحة، تناولت بعض الملفات الأحداث في السودان بشيء من التفصيل الدقيق، في حين لم يتجاوز عدد صفحات بعضها عدد أصابع اليد، وجاءت بعض المعلومات متناثرة في ملفات أخرى، ومع ذلك كانت وثائقها في غاية الأهمية، لما قدمته من معلومات وتفاصيل مهمة.

ويتبين لنا أهمية هذه التقارير في توفير مادة تاريخية توثيقية لمجمل التطورات السياسية في السودان ومصر، وموقف بريطانيا منها، موضحة في الوقت ذاته طبيعة النشاط السياسي السوداني الحثيث لنيل الاستقلال، والذي تنافست عليه النخبة السودانية يتزعمها قيادتي حزبي الأمة والاتحادي الوطني. وعكست لنا طبيعة التناقضات والضغوطات التي تعرضت لها الحركة الوطنية السودانية، وحجم التدخل الخارجي المصري والبريطاني في مجمل العملية السياسية السودانية آنذاك، اللافت للنظر، الانطباعات السلبية التي خرجت بها الخارجية العراقية من كل تلك الاتصالات، والتي عكست الى حد ما، عدم قدرة الحكومة المصرية على استيعاب التيارين المتعارضين في السودان، وأظهرت عجز الحكومة المصرية عن إقناع زعماء حزب الأمة بهذه التوجهات، وكانت وثائق الخارجية العراقية قد نقلت على لسان قادته نصوصا مهمة تصب في هذا الاتجاه.

ومن خلال تقارير دبلوماسيتها، رصدت الحكومة العراقية فشل الإدارة البريطانية في احتواء الحركة الوطنية السودانية المتنامية بسرعة آنذاك، واستنكار الشعب السوداني لهذه المشاريع واستهجانها لها باعتبارها مشاريع تصب في خدمة المصالح البريطانية في السودان، وكانت الحكومة العراقية قد لمست التبدل في المواقف البريطانية ومسعى إدارتها في السودان لتطويق التأثيرات المصرية واحتوائها، على الأحزاب السودانية، ولاسيما أحزاب الجنوب، ومع كل هذا التباين والتناقض في المواقف لدى الأطراف السودانية والمصرية والبريطانية، والذي نقلته بالتفصيل السفارة العراقية بالقاهرة لحكومتها في بغداد، فإن هذه التقارير بينت - والى حد ما - طبيعة الاهتمام الجدي للعراق بأوضاع السودان الداخلية، والذي لم يتجاوز في أغلبه الاهتمام الأخوي والمتابعة اليومية للتطورات السياسية المهمة في السودان آنذاك.

هوامش ومصادر البحث:

- (١) سليمان كشه، " كيف تأسس نادي الخريجين العام بأمر درمان "، مجلة الخرطوم، العدد ٢، السنة ٢، تشرين الثاني ١٩٦٦، ص ص ٥٩-٦٠.
- (٢) غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤-١٩٥٦، بيروت-١٩٨١، ص ص ١١٨-١٣٥؛ د.ك.و، البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٧٢٤، وثيقة رقم ٨٤، ص ٣٠٥.
- (٣) د.ك.و، البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، ملف رقم ٣١١/٧٢٤، وثيقة رقم ٨٤، ص ٣٠٥.
- (٤) هو النجل الأصغر للإمام محمد احمد المهدي ولد عام ١٨٨٥، نظم وقاد طائفة الأنصار وأسس وتزعّم حزب الأمة السوداني، كان على صلة جيدة بدعاة الاستقلال توفي عام ١٩٥٩. للتفاصيل ينظر: محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٢١٠-٢١٤.
- (٥) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، ملف رقم ٣١١/٧٢٤. وثيقة رقم ٥١، ص ١٦٨. (٦) هو ابن حسن بن محمد عثمان الميرغني

مؤسس طائفة الختمية ولد عام ١٨٧٢ وتوفي عام ١٩٦٨ حظي برعاية بريطانية وكان على صلة جيدة بالحكومات المصرية وكان مساندا للاتحاديين والأشقاء، وألف مؤيدوه حزب الشعب الديمقراطي المعارض لحزب الوطني الاتحادي، ينظر: باشري، المصدر نفسه، ص ٢٦٤-٢٦٩.

(٧) أبو بكر حسن محمد باشا، نشأة وتطور الأحزاب السياسية في السودان ١٨٩٨-١٩٥٦ دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس (الملغي)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٦، ص ص ١٣٠-١٤٦-١٧٤.

(٨) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، ملف رقم ٢٦٦٧ / ٣١١، وثيقة رقم ٥٤، ص ٧٥.

(٩) كان الغرض منه دراسة الخطوات المؤدية لإشراك السودانيين في إدارة بلادهم، وقد شكل المؤتمر برئاسة السكرتير الإداري وعضوية (٢٩) عضو من كبار موظفي الإدارة البريطانية ومن السودانيين العاملين المرتبطين بها: ينظر:

John Howell, Local Government and politics in the Sudan, (Khartoum 1974) , pp 13-30.

(١٠) يتكون المجلس التنفيذي من الحاكم العام رئيسا واثنين عشر عضوا وجميعهم من البريطانيين وثلاثة من السودانيين يختص عمل المجلس بالقيام بأعمال الحكومة التنفيذية والإدارية وهو بمثابة مجلس وزراء. ينظر: إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، بيروت، ١٩٧٠، ص ص ٣٦-٣٨. (١١) تم افتتاح هذه الجمعية في ١٥ كانون الأول ١٩٤٨ تتكون الجمعية التشريعية من ٩٧ عضوا، وكان عدد الأعضاء المنتخبين ٦٥ عضوا والباقي يعينون من قبل الإدارة البريطانية، ومدة الدورة في الجمعية ثلاث سنوات. ينظر: زاهر رياض، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(١٢) احمد إبراهيم ذياب، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨-١٩٥٣، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٧٩ وصفحات أخرى.

(١٣) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٢٦٦٤ / ٣١١، وثيقة رقم ١٠٠، ص ٣٠؛ و الملف رقم ٢٦٦٧ / ٣١١، وثيقة رقم ٥٤، ص ٧٥.

(١٤) دياب، المصدر السابق، ص ١٧٨-١٨٠؛ صحيفة المؤتمر (الخرطوم)، العدد ٣٤٨، ٤ شباط ١٩٥١.

(١٥) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٢٦٦٧ / ٣١١، وثيقة رقم ١٧٦، ص ١٩٧؛ الملف رقم ٢٦٦٨ / ٣١١، وثائق رقم ١٢ و ١٣ و ٢٣، ص ٢٩، ٣٠، ٥٣.

(١٦) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٢٦٧١ / ٣١١، وثيقة رقم ٤٥، ص ١٨٨؛ الملف رقم ٢٦٧٢ / ٣١١، وثيقة رقم ٣٢، ص ١٣٩،؛ الملف رقم ٢٦٧٢ / ٣١١، وثيقة رقم ٣٧، ص ١٧١.

(١٧) المصدر نفسه، الملف رقم ٢٦٦٨ / ٣١١، وثائق رقم ١٢ و ١٣ و ٢٣، ص ٢٩، ٣٠، ٥٣؛ المصدر نفسه، الملف رقم ٢٦٧٢ / ٣١١، وثائق ٣١، ٣٤، ٣٧، ٤٩، ص ١٣٩، ٦٤، ١٧١، ٢٠٨.

(١٨) حسنين كروم، " وثائق سرية مصرية عن العلاقات المصرية - السودانية في وزارة الوفد سنة ١٩٥٠-١٩٥٢"، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ٩، السنة ٨، أيار ١٩٨٣، ص ٧٢-٧٣.

(١٩) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، ملف رقم ٢٦٦٩ / ٣١١، وثيقة رقم ٥١، ص ١٥٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ملف رقم ٢٦٧٠ / ٣١١، وثيقة رقم ١١، ص ٢٣.

(٢١) المصدر نفسه، الملف رقم ٢٦٧١ / ٣١١، وثيقة رقم ٤٥، ص ١٨٨.

(٢٢) المصدر نفسه، الملف رقم ٢٦٧٠ / ٣١١، وثيقة رقم ٢٢، ص ٥٠-٥٣.

- (٢٣) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢٠، ص ٣٦؛ أبو بكر حسن محمد باشا، تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان ١٩٥١-١٩٥٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ٦٦-٦٧.
- (٢٤) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، ملف رقم ٣١١/٢٦٧١، وثيقة رقم ٤٥، ص ص ١٧٨-١٨٨.
- (٢٥) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٠، وثيقة رقم ١١، ص ٢٣.
- (٢٦) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٦٨، وثيقة رقم ١١، ص ٢٧، وثيقة رقم ١٥، ص ٣٥؛ الملف رقم ٣١١/٢٦٧٠، وثيقة رقم ١١، ص ٢٣، وثيقة رقم ٤٥، ص ١٨٨.
- (٢٧) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٣، وثيقة رقم ٤، ص ٨٢.
- (٢٨) ليلي ياسين الامير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية حتى عام ١٩٥٨، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ٦١-٦٣؛ محي الدين، المصدر السابق، ص ص ٣٤٥-٣٤٩.
- (٢٩) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، ملف رقم ٣١١/٢٦٧١، وثيقة رقم ٥١، ص ٢٠٨؛ باشا، تأثير مصر...، ص ص ٧٥.
- (٣٠) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٧١، وثيقة رقم ٥١، ص ٢٠٨.
- (٣١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/ ٢٦٧٦، وثيقة رقم ٤٣، ص ٤٥.
- (٣٢) أبو بكر حسن محمد باشا، تأثير مصر...، ص ١١١.
- (٣٣) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، ملف رقم ٣١١/ ٢٦٧٣، وثيقة رقم ٤٧، ص ١٢٨؛ وثيقة رقم ٩١، ص ٢٥٦.
- (٣٤) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٣٢، ص ١٠٤، وثيقة رقم ٤٧، ص ١٢٨، وثيقة رقم ٨٥، ص ٢٣٧.

(٣٥) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٣٢، ص ١٠٤، وثيقة رقم ٨٥ ص ٢٣٨؛ باشا، تأثير مصر...، ص ١١٩-١٢٥. (٣٦) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٨٥، ص ٢٣٩.

(٣٧) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٨٥، ص ٢٤٠.

(٣٨) حددت المذكرة تقرير المصير للسودان من خلال خيارين، أما الاستقلال و الارتباط مع مصرفي اطار وحدة وادي النيل، أو الاستقلال التام عن كل من مصر وبريطانيا واي بلد آخر، وكان مجلس قيادة الثورة المصري قد فضل الخيار الثاني، وحدد المجلس الأهداف وفقا لهذا الخيار، وأوكل الأمر لصالح سالم عضو مجلس قيادة الثورة للوصول الى هذه الأهداف. ينظر: هنري رياض، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٣٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٣٢، ص ١٣٩، وثيقة رقم ٣٧، ص ١٧١.

(٤٠) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٨٥، ص ص ٢٤٠-٢٤٦.

(٤١) حاج موسى، المصدر السابق، ص ص ١٣٢-١٤٨.

(٤٢) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٢٨، ص ٨٨.

(٤٣) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٣٦، ص ١١١.

(٤٤) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢٧، ص ص ٨٣-٨٧؛ وثيقة رقم ٢٨، ص ٨٨؛ وثيقة رقم ٣٢، ص ١٠٥؛ وثيقة رقم ٣٦، ص ١١١؛ وثيقة رقم ٥١، ص ١٣٨.

(٤٥) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٣٦، ص ١١١، وثيقة رقم ٥١، ص ص ١٣٨-١٤٠؛ وثيقة رقم ٨٥، ص ٢٣٩-٢٤٥؛ خضر حمد، مذكرات خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، الشارقة، ١٩٨٠، ص ١٧٣-١٧٤؛ دياب، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٤٦) تضمنت الاتفاقية ١٥ مادة و٤ ملاحق، وقد أكدت على تحديد المرحلة الانتقالية يتم خلالها تصفية الإدارة المشتركة في السودان. بشير محمد سعيد، خبايا وأسرار في السياسة السودانية ١٩٥٢-١٩٦٥، الخرطوم، ١٩٩٣، ص ص ١٢-٩١، ١١٦-١٢٤ ؛ حسن احمد شرفي، صورة من الأداء الإداري في السودان ١٩٤٢-١٩٧٣، الخرطوم، ١٩٩٢، ص ص ٤٥-٨٧.

(٤٧) وضع قانون الحكم الذاتي من قبل روبرت هاو الحاكم العام البريطاني وعن الجانب المصري صلاح سالم المسؤول عن شؤون السودان في مجلس الثورة المصري وقد تضمن القانون احد عشر فصلا وضم ١٠٣ مواد استلهمت من اتفاقية ١٢ شباط ١٩٥٣. للتفاصيل ينظر:

Great Britain: Foreign Polik 7 and the Span of Empire 1669 – 1971 , Vol: 1V , A documentary History , (London , New Yurok ,1972) ,pp3207-3211.

(٤٨) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٤، ص ٥، وثيقة رقم ٤٧، ص ص ١٢٧-١٢٨؛ ايل الير، جنوب السودان، التمادي في نقض المواثيق والتمرد، ترجمة بشير محمد سعيد، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠.

(٤٩) ابتسام محمود جواد العكيلي، الحياة الديمقراطية في السودان (١٩٥٣-١٩٦٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٥٤-٥٦.

(٥٠) رياض، المصدر السابق، ص ص ٢٧٩-٢٨٢، محمد عاشور بشير، الجلاء والاستقلال، الخرطوم، ١٩٧٥، ص ص ٢٧-٣٠.

(٥١) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٦، ص ١٤؛ باشا، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٥٢) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٤، ص ٢٣.

- (٥٣) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٤٦، ص ٩١.
- (٥٤) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٣٤، ص ص ٦٧-٧٠.
- (٥٥) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٤، وثيقة رقم ٦٠، ص ١٣٩.
- (٥٦) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٢، ص ص ٢-٤.
- (٥٧) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٤٦، ص ٩٢.
- (٥٨) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٤٧، ص ٩٥، وثيقة رقم ٣٤، ص ٧٢.
- (٥٩) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٤٦، ص ص ٩٢-٩٦.
- (٦٠) إبراهيم احمد العدوي، يقظة السودان، ط٢، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ١٣٧-١٤٥؛ شرفي، المصدر السابق، ص ص ٤٥-٨٧.
- (٦١) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٣٤، ص ٧٢، وثيقة رقم ٤٦، ص ص ٩٢-٩٦.
- (٦٢) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ١٣، ص ٢٣.
- (٦٣) المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٣، ص ٩١.
- (٦٤) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ٤٦، ص ص ١٢٧-١١٨.
- (٦٥) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٥١، ص ص ٩٨-١٠٠؛ الملف ٣١١/٢٦٧٦، وثيقة رقم ٥١، ص ٩٨.
- (٦٦) المصدر نفسه، الملف رقم ٢٦٧٥، وثيقة رقم ٥١، ص ٩٨.
- (٦٧) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٢، ص ص ٢-٤.
- (٦٨) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٥١، ص ص ٩٨-١٠٠.

(٦٩) حفلت الوثائق العراقية بمعلومات مهمة عن ظروف وملابسات الاستقالة وردود الأفعال حولها. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٦، وثيقة رقم ٢٤، ص ٤٢؛ ووثيقة رقم ٣٦، ص ٦٤؛ ووثيقة رقم ٣٨، ص ٦٤؛ ووثيقة رقم ٤٩، ص ٩٤؛ ووثيقة رقم ٦٦، ص ١٥٠.

(٧٠) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٥٢، ص ٩٦؛ ووثيقة رقم ٥١، ص ٩٨-١٠٢؛ باشا، المصدر السابق، ص ٢١٢-٢١٤.

(٧١) فاز القاضي بأكبر عوض الله وهو من مؤيدي الحزب ومرشحيه، رئيسا لمجلس النواب؛ في حين فاز أحمد محمد يس عضو الحزب الوطني الاتحادي رئيسا لمجلس الشيوخ. بشير، المصدر السابق، ص ٢٧-٣٠.

(٧٢) حصل حزب الأمة على ٢٢ مقعد والمستقلون على ١٢ والأحرار الجنوبي على ٩ والجمهوري الاشتراكي على مقعدين والجهة المعادية للاستعمار على مقعد واحد، وحصل الحزب الوطني الاتحادي على ٥١ مقعد من مجموع المقاعد البرلمانية الـ (٩٧)، وحصل على الأغلبية في مجلس الشيوخ لحصوله على ٢٣ مقعدا من مقاعده ٣٠، وحصل حزب الأمة على ٤ مقاعد والأحرار الجنوبي على ٣ مقاعد. المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٥، وثيقة رقم ٤٦، ص ٩١؛ العدوي، المصدر السابق، ص ١٣٧-١٤٥؛ بشير، المصدر السابق، ص ٣٠ وما بعدها.

(٧٣) حصل الأزهر في البرلمان على ٥٦ صوتا، وضمت وزارة الحكم الذاتي بالإضافة إلى إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء كلا من خلف الله خالد للدفاع ومحمد نور الدين للأشغال و ميرغني حمزة للمعارف والزراعة والري وحماة توفيق للمالية وإبراهيم المفتي للاقتصاد والتجارة ومحمد أمين للصحة وعلي عبد الرحمن للعدل ومبارك زروق للمواصلات وسانتينو دينق للدولة وداك دي للدولة وأدت القسم في ٩ كانون الثاني ١٩٥٤. ثم أعلن الحاكم العام أن هذا اليوم هو اليوم المعين الذي تبدأ فيه الفترة الانتقالية. ينظر: العدوي، المصدر السابق، ص ١٣٧-١٤٥.

(٧٤) سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان ١٩٥٦-١٩٦٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص ص ١٤١-١٤٢.

(٧٥) حول هذا الخلاف وأسبابه ينظر: محجوب، المصدر السابق، ص، ٤٥؛ حسين، التطورات السياسية...، ص ١٢٤.

(٧٦) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ١٤، ص ٤٢.

(٧٧) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ٤٧، ص ١٠٤.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه، الملف ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ٤٧، ص ص ١٠٠-١٠٦.

(٨٠) المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٤، ص ٤٢.

(٨١) حددت المذكرة تقرير المصير للسودان من خلال خيارين، أما الاستقلال و الارتباط مع مصر أو الاستقلال التام عن كل من مصر وبريطانيا واي بلد آخر، وكان مجلس قيادة الثورة المصري قد فضل الخيار الثاني وحدد المجلس الأهداف وفقا لهذا الخيار وأوكل الأمر لصالح سالم عضو مجلس قيادة الثورة للوصول الى هذه الأهداف. ينظر: رياض، المصدر السابق، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٨٢) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ١٤، ص ٤٢.

(٨٣) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢٧، ص ١٦؛ الملف ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ١٤، ص ٤٢.

(٨٤) في ١٨-٢٤ نيسان ١٩٥٥ انعقد المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز في باندونغ، وترأس الأزهري وفد السودان الذي ضم مبارك زروق وحسن عوض الله. النجم المصدر السابق، ص ٢٠٤؛ عن مؤتمر عدم الانحياز ينظر: يحيى احمد الكعكي، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، بيروت، لا.ت، صفحات متعددة

المتغيرات السياسية في السودان من خلال وثائق الخارجية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٦

أ. م. د. ذاكر محي الدين عبد الله العراقي

(٨٥) د.ك.و، البلاط الملكي، تقارير وزارة الخارجية العراقية، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ٢٨، ص ٦٥.

(٨٦) حسب ما ورد في الوثيقة العراقية. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٨، ص ١٧.

(٨٧) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ط ٣، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ١٩٥-٢٧٠؛ عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ص ١١٧-١١٩.

(٨٨) د.ك.و، البلاط الملكي، تقارير وزارة الخارجية العراقية، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٧، وثيقة رقم ١٤، ص ٤٢؛ حمد، المصدر السابق، ٢١٤-٢٢٤؛ باشا، المصدر السابق، ص ص ٢٧٥-٢٩٧..

(٨٩) للتفاصيل ينظر: عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد

الدراسات القومية والاشتراكية، (الملغي)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، صفحات متعددة.

(٩٠) د.ك.و، البلاط الملكي، تقارير وزارة الخارجية العراقية، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٦، ص ص ١١-١٢.

(٩١) سبق للخارجية العراقية رصدها تهديدات مماثلة لوزير الخارجية محمد صلاح الدين. ينظر: ص (١١) من البحث.

(٩٢) للتفاصيل ينظر: د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٦، ص ص ١١-١٢.

(٩٣) باشا، المصدر السابق، ص ٢٧٩-٢٨٤.

(٩٤) للتفاصيل ينظر: محجوب، المصدر السابق، ص ٥٨؛ محمد سعيد، خبايا وأسرار...، ص ص ١٣٩-١٤٠.

(٩٥) د.ك.و.البلاط الملكي، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٣٦، ص ١١١؛ الملف رقم ٣١١/٢٦٧٤، وثيقة رقم ٦٠، ص ١٣٩؛ الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم ٦، ص ١٣؛ الملف رقم ٣١١/٢٦٧٩، وثيقة رقم ٢٠، ص ٣٦؛ وثيقة رقم ٢٣، ص ٣٩.

(٩٦) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٢٨، ص ٨٨؛ ملف رقم ٣١١/٢٦٧٩، وثيقة رقم ٢٠، ص ٣٦، وثيقة رقم ٢٣، ص ٤٠-٤١، وثيقة رقم ٢٥، ص ٤٦.

(٩٧) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٠، وثيقة رقم ٧٩، ص ١٨٦.

(٩٨) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٠، وثيقة رقم ٧٩، ص ١٨٦-١٨٧.

(٩٩) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٠، وثيقة رقم ٧٩، ص ١٧٧-١٨٨.

(١٠٠) للتفاصيل عنها ينظر: محمد عاشور بشير، المصدر السابق، ص ١٢-٣٠.

(١٠١) محجوب، المصدر السابق، ص ٥٨-٥٩؛ محمد عاشور بشير، المصدر نفسه، ص ١٠٣-١٠٤.

ABSTRACT

Brought about the political developments varied in Sudan reactions varied regionally and internationally, and expressed Iraq since the early feelings brotherly towards changes and political developments of his brothers and went and with great interest the internal political developments in Sudan, and did not exceed this follow-up - and as it appears from the reports of the Embassy of Iraq in Cairo and Khartoum - interest in fraternal Arab which connects between the two countries fraternal, and the accompanying minutes of follow-up of internal political developments, and to monitor the effects of good for the Egyptian and British joint and individual at the same time on the course of these developments in Sudan. Try searching through the three axes to clarify:

The beginnings of the modern Sudanese political movement and the rise of parties: Cancellation of the 1936 Treaty the Conventions of the Condominium in 1951: Self-Governance Act and the Declaration of Independence in 1956.